استخدام البيانات والمؤشرات الإحصائية في صياغة ومتابعة تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر

لا نبالغ إن أكدنا على دور الإحصاء الحاسم في عمل الدول والمؤسسات والمنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي غالباً ما يرتبط مصير مشاريعها أو قراراتها الكبرى بتوفر المعلومات والبيانات والمؤشرات الإحصائية ذات الصلة؛ فافتقاد الجهد الإحصائي يمكن أن يَحول دون تحديد مدى نجاح أو إخفاق مشروع من المشروعات أو قرار من القرارات ويجعل الإقدام عليه نوعاً من المخاطرة غير المضمونة.

انطلاقاً من ذلك، لم يكن من الممكن أن ترى السياسة السكانية الأولى لدولة قطر (2009-2014) والثانية (2017-2022) النور لولا البيانات الإحصائية التي وفرها جهاز الإحصاء القطري الذي يمتلك قواعد بيانات حديثة ومطابقة للمعايير الدولية.

فمن أجل تبرير إعداد السياسة السكانية المذكورة كان لا بد للقائمين عليها من رصد الواقع السكاني للدولة ومعرفة خصوصية المجتمع القطري واحتياجاته، الأمر الذي تطلب استخدام البيانات والمؤشرات الإحصائية الدقيقة والموثوقة، والتي ينتجها جهاز الإحصاء القطري.

فعلى سبيل المثال، استخدم القائمون على إعداد السياسة السكانية الثانية (2017-2022) البيانات والمؤشرات الإحصائية حول التحديات السكانية المرتبطة بالسكان القطريين من جهة، والسكان غير القطريين من جهة ثانية. ومن التحديات المرتبطة بالقطريين عدم قدرة المجتمع القطري على تزويد سوق العمل القطري بالكوادر البشرية الكافية كماً ونوعاً لتنفيذ المشاريع التنموية العملاقة. وزيادة على ذلك، فقد ترافقت مسألة قلة عدد السكان القطريين مع مجموعة من التحديات الأخرى المتمثلة بظواهر ديموغرافية فرضتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد. والتحديات أو الظواهر السكانية المقصودة هنا، هي: تراجع معدل الولادات الخام، وانخفاض معدل الإنجاب الكلي، وتأخر سن الزواج...الخ.

أما التحديات المرتبطة بالسكان غير القطريين، والتي تم رصدها إحصائياً، فتتعلق بالأعداد الكبيرة من العمالة الوافدة التي تم استقدامها لتلبية احتياجات المشاريع التنموية المختلفة في العقود الأخيرة ومشاريع استضافة الدولة لكأس العالم 2022. ورغم أن الاستقدام المذكور للعمالة الوافدة قد لعب دوراً إيجابياً في تحقيق النهضة التنموية الشاملة وتحريك عجلة التقدم الذي شهدته قطر، ولا تزال تشهده على مختلف الأصعدة، إلا أن الأعداد الكبيرة التي تم استقدامها أثرت سلباً في مختلف مناحي الحياة. فبالإضافة إلى اختلال التوزان في معدلات النمو السكاني بين القطريين وغير القطريين، هناك اختلالات أخرى تتمثل في التوزع الجغرافي للسكان وفي التركيبة السكانية للمجتمع القطري كما وفي هيكلية سوق العمل.

هذه وسواها من التحديات التي تم توثيقها عبر البيانات والمؤشرات الإحصائية هي التي بررت وضع سياسة سكانية تتضمن مجموعة من الإجراءات والبرامج والتدابير التي يمكن أن تسهم في مواجهتها والحد من تأثيراتها المختلفة.

وفي سياق متصل، لم تكن البيانات والمؤشرات الإحصائية ضرورية لتبرير إعداد السياسة السكانية للدولة فحسب، بل أيضاً لمتابعة تنفيذ هذه السياسة، وذلك من خلال رصد التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات والأهداف المتضمنة في برنامجها، إضافة إلى العرض والتحليل الإحصائيين للقضايا ذات الصلة بالواقع السكاني والتنموي للدولة، بما يسهم في رسم لوحة بانورامية شاملة عن حالة السكان والتنمية في قطر من خلال إبراز أهم الإنجازات المتحققة والتحديات القائمة.

ففي مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة، على سبيل المثال، دلت نتائج المرحلة الثالثة (نوفمبر 2019- أكتوبر 2020) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية للدولة، من خلال استخدام المقاييس الإحصائية اللازمة، على وجود إنجازات مهمة تمثلت بتنفيذ العديد من الإجراءات ذات الصلة، وبتقدم ملموس في تحقيق الأهداف. وعلى ضوء هذه النتائج، وبالاعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المحلية والدولية، تم استعراض أهم الإنجازات التنموية التي تحققت في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة، كتخفيف الضغط السكاني عن الدوحة وازدياد عدد سكان المراكز الحضرية الواقعة خارجها، وحصول جميع ساكني الديار القطرية على المسكن اللائق والخدمات الأساسية المرتبطة به، وتوفير بيئة عمرانية نظيفة وضمان استدامة الموارد الطبيعية...الخ.

ما سبق يؤكد، مرة أخرى، صعوبة التفكير في تخطيط سكاني وتنموي سليم دون توفر المعلومات والبيانات والمؤشرات الإحصائية الدقيقة والشاملة والموثوقة؛ فنجاح الخطط والمشاريع التنموية يعتمد على توفر مثل هذه البيانات واستخدامها في شكل أرقام ومؤشرات إحصائية تعكس الواقع المدروس.